

عقد التأمين الخالي بأنواعه التجاري والتعاوني والتبادلية من العقود الزمنية، وبالتالي فإنه ينتهي بانتهاء مدة الزمانية، هي: يختاره. وتقتضي القواعد العامة أن يكون المأمون بالخيار بين التنفيذ العيني للعقد الأصلي أو الفسخ أو بفعل خطر آخر غير المنمن منه: يحصل المأمون له في حالة الهلاكلي بفعل الخطر المأمون منه على مبلغ التأمين، وتأرذمة المأمون لهم الأقساط المتبقية إذا لم يكن قد دفعها. ويلتزم المأمون بإعادة تل الأقساط للمأمون له إذ كان قد دفع الأقساط من قبل. ويحتفظ المأمون بالأقساط المدفوعة قبل هذا التاري . التأمين المعتمول بها وقت إبرام العقد دون أية زيادة. ٤. انتقال ملكية موجة التأمين إلى شخص آخر: إذا انتقلت ملكة موضع التأمين من المأمون لها لأصل المال جديداً لعقد التأمين يتلقى حقوقه والتزاماته بشرطه إذا كان العقد قائمًا وقت انتقال الملكية، فلا حاجة لإخطاره من قبل القديم من الأقساط المتبقية، ويصبح المال الجديد مسؤولاً عن دفع الأقساط المتبقية لصالح المأمون، ومع ذل فهنا مصلحة في إخطار المأمون من قبل المأمون له حتى تأرذمه من الأقساط المتبقية، يجري في حقه الميعاد الذي يجب فيه أن يستعمل حقه في الفس وبدل يسقط حقه في الفس إذا انقضى هذا الميعاد دون أن يفس العقد. ويحتفظ كل من المال الجديد، والمأمون بحقه في فس العقد من تاري انتقال الملكية، إذا رأب أحد الطرفين أو كلاهما في ذل . ٥. إفلاس المأمون له: إذا أفلس المأمون له أو صفيت أمواله قضائياً فإن عقد التأمين ينتهي بالنسبة له فتأرذمه من الأقساط المتبقية بعد تاري إعلان الإفلاس والتصفية، ولكنها يبقى قائمًا حيث يحل الدائنون محل المأمون له في الحقوق والالتزامات والشروط. هلاك موجة التأمين هلاكاً جزئياً مرة بعد أخرى بفعل الخطر المنمن منه: إذا افترضنا وجود وثيقة تأمين على منزل ضد الحريق بقيمة عشرين ألفاً مثلًا، وأصيب المنزل بحرائق حصل المأمون له بموجبها على تعويض بمبلغ عشرة آلاف مثلًا، وبقي عقد التأمين قائماً. فإن المأمون له يحصل على ذل التعويض حتى لو تجاوز مجموع التعويضات المدفوعة قيمة وذل لأن عقد التأمين لا يتجاوز.